الأنباء
الثلاثاء 21 أغسطس 2012

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

1615 دولاراً سعر أوقية الذهب في بورصة لندن

لندن ـ رويترز: تحدد سعر الذهب في جلسة القطع الصباحية في لندن أمس عند 1615,25 دولارا للأوقية (الأونصة) ارتفاعا من 1614,75 دولارا في جلسة القطع السابقة.
وبلغ سعر الذهب عند الإغلاق السابق في نيويورك 1615,59 دولارا للأوقية. وكانت أسعار الذهب قد شهدت معدلات تداول حول 1580 إلى 1620 دولارا خلال الفترة الماضية.

التوجيهات الحكيمة لـ«المركزي» ثبتت سعر صرف الدينار مقابل الدولار وساهمت في استقرار السوق

سوق الصيرفة شهد إقبالاً في حجم التحويلات على العملات الأميركية والمصرية والهندية والسعودية والفلبينية قبيل العيد

جمال زايد

عبدالرحمن احمد

اقبال على التحويلات إلى الخارج

شهد سوق الصيرفة في الكويت اقبالا على العملات الاميركية والمصرية والهندية والسعودية والفلبينية مقارنة بباقي العملات الاخرى من حيث حجم التحويلات خلال فترة قبيل عيد الفطر المبارك.

وفي استطلاع أجرته «الأنباء» مع مسؤولين لدى شركات الصيرفة أكدا أن حجم التحويلات التي تمت خلال فترة قبيل عيد الفطر المبارك هذا العام شهدت ارتفاعا بنسبة 5٪ تقريبا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكرا أن سعر الدولار حاليا في تحسن مقابل اليورو والعملات الاخرى وأنه حسب التوجيهات الحكيمة لبنك الكويت المركزي التي ساهمت في استقرار السوق فإن سعر الدولار بالكويت يتراوح بين 0,282,40 و0,282,45 فلسا تقريبا مما خلق نوعا من الطمأنينة والارتياح لدى جموع التجار للتعامل مع العملة الاميركية كذلك ويحد في نفس الوقت من خسائر شركات الصيرفة نتيجة تقييم ارصدتها.

وأكد المدير العام لشركة المزيني للصيرفة جمال زايد أن الدولار والجنيه المصري والروبية الهندية والريال السعودي والدرهم الاماراتي والتكه البنغلاديشي والبيسو الفلبيني والروبية السيلانية عملات تصدرت مثيلاتها بالنسبة لعمليات التحويلات أو الكاش التي تمت لدى الشركة قبيل عيد الفطر المبارك.

زايد: «المزيني للصيرفة» تعتزم فتح 8 فروع جديدة بنهاية العام الحالي وتدرس تجهيز سيارات لخدمة عملائها في بعض مناطق الكويت

أحمد: اليوان الصيني يحتل المرتبة الثانية بعد الدولار إذا خرجت اليونان و«فرطت سبحة» الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المقبلة

ولفت زايد إلى أن موسم شهر رمضان المبارك وشهري يوليو واغسطس من كل عام تعد أفضل من باقي شهور السنة بالنسبة لزيادة حجم التحويلات التي تتم من قبل الوافدين.

وأشار زايد الى أن حجم التحويلات التي تمت خلال فترة قبيل عيد الفطر المبارك هذا العام شهدت ارتفاعا بنسبة 5٪ تقريبا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي مرجعا ذلك لاسباب متعددة تتمثل في موسم رمضان والعيد وزيادة العمالة الاجنبية في الكويت اضافة الى موسم السفر لكل من المواطنين والمقيمين خلال هذه الفترة.

وقال زايد ان الشركة لديها 52 فرعا تقريبا وتعتزم فتح 8 فروع اخرى ليصبح اجمالي عدد فروعها 60 فرعا بنهاية العام الحالي.

من جهة أخرى ذكر زايد أن «المزيني للصيرفة» وقعت عقدا حصريا لتحويل الاموال مع بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري مشيرا الى ان الشركة ستوفر من خلاله امكانية التحويل للاموال عبر 1210 فروع للبنك تقريبا منتشرة في جميع المدن والقرى المصرية.

وأوضح ان الشركة وعلى مدار ثلاثة اشهر تقريبا قامت بدراسة الاستفادة من التعاقد الحصري مع بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر ووجدت ان في التعاقد مع البنك مصلحة كبيرة لكل الاطراف بمن فيهم العملاء.

وقال ان هذا التعاقد وفر لعملاء الشركة خدمة التوصيل للمنازل خلال 24 ساعة فقط مقابل مبلغ زهيد بما يقطع الطريق على التعامل من خلال السماسرة غير المرخصين لهذا الأمر مع توفير الامان الكامل للعملاء وبشكل رسمي مشيرا الى ان تعدد فروع بنك التنمية والائتمان الزراعي يسهل على العميل الذي يرغب في عمل الحوالة تحديد اسم الفرع الذي يرغب في التحويل اليه من دون أي التباسات للخطأ وان التحويل يتم الى كل فروع البنك بواسطة السويفت كود وان هذه العملية تنفذ خلال ساعتين من وقت الارسال على الاكثر، لافتا الى ان هذه الخدمة شهدت اقبالا من قبل عملاء الشركة بالكويت.

وبين زايد ان الشركة تقدم كذلك خدمة تحويل الحوالات مجانا لمستشفى سرطان الأطفال «57357» وذلك لحرص الشركة على المشاركة في الجوانب الانسانية.

وكشف زايد أن الشركة تعتزم طرح خدمة جديدة للعملاء خلال الفترة المقبلة تتمثل في تجهيز سيارات ثابتة في بعض المناطق بالكويت لتقديم خدمات الشركة في كل مناطق الكويت.

وذكر زايد ان من الملاحظ تحسن سعر الدولار مقابل العملات العالمية الاخرى مرجعا ذلك الى تأثر اليورو بالاوضاع الاقتصادية السيئة في بعض الدول الاوروبية مثل اليونان واسبانيا.

اليوان الثاني مستقبلا

من جانبه أفاد مدير عام شركة اعتمادكو للصيرفة إحدى مجموعة شركات البشر والكاظمي عبدالرحمن أحمد أن من الملاحظ استقرار سعر الدولار مقابل الدينار منذ 45 يوما مشيرا الى ان الدولار يتداول في معدل 0,282 فلسا تقريبا مما نتج عنه نوع من الاستقرار في سوق الصيرفة بالكويت.

وأعرب احمد عن تفاؤله بانتعاش سوق الصيرفة خلال الفترة المقبلة لاسيما بعد تصريحات سمو امير الكويت الشيخ صباح الاحمد والتي بدورها طمأنت المستثمرين.

وقال ان الريال السعودي شهد اقبالا قبيل عيد الفطر المبارك بسبب موسم العمرة.

واستطرد قائلا: قد تأثر حجم التحويلات نوعا ما قبيل فترة عيد الفطر المبارك بسبب مجيء العيد قبل بداية سبتمبر وهو نزول رواتب الموظفين.

وتوقع احمد ان تكون العملة الصينية (اليوان) الثانية عالميا بعد الدولار اذا خرجت اليونان من الاتحاد الاوروبي وفرطت «سبحة» خروج بعض الدول الاخرى من هذا الاتحاد، مستدلا على ذلك بمتانة الاقتصاد الصيني وترتيبه الثاني بعد اقتصاد اميركا كما ان الصين المشتري الأكبر للسندات الاميركية.

● عاطف رمضان

«بزنس مونيتور»: 436 مليون دولار مبيعات متوقعة للهواتف في الإمارات خلال 2012

توقعت شركة «بزنس مونيتور» للأبحاث أن تبلغ قيمة مبيعات أجهزة الهواتف المحمولة في الإمارات خلال العام الحالي 436 مليون دولار (1,6 مليار درهم)، بنمو يبلغ 10,6٪، مقارنة بعام 2011 حيث بلغ إجمالي قيمة مبيعاتها نحو 394 مليون دولار (1,44 مليار درهم).

وأكدت في تقرير حديث لها أن النمو الذي حققته الإمارات لاسيما دبي، من أكثر العوامل الدافعة لنمو الإنفاق على التقنيات، في وقت أصبحت فيه سوق الأجهزة اللوحية من أقوى الأسواق أمام السياح لتنافسية أسعاره.

وتفصيلا، أظهرت شركة «بزنس مونيتور» للأبحاث في تقرير لها أن «أجهزة الهواتف الذكية أضحت أكبر محرك لسوق الهواتف المحمولة في العالم، لاسيما الإمارات، إذ دفعت السوق إلى تحقيق نمو في الطلب بمعدلات أكبر من المتوقع»، مبينة أن «معدلات تغيير الهواتف في المنطقة باتت من أسرع المعدلات، ما يجعل من السوق واحدة من أهم الأسواق».

وأشار التقرير إلى أن «إجمالي حجم المبيعات المتوقع للهواتف المتحركة سينمو بنحو 6٪ سنويا حتى عام 2016 ليصل إلى نحو 559 مليون دولار (مليارا درهم) في نهاية عام 2016»، لافتا إلى أن «معدل انتشار الهواتف المحمولة في الإمارات يصل إلى نحو 150٪، ما يدفع السوق المحلي إلى مزيد من النمو خلال الفترات المقبلة».

وقدر التقرير حجم سوق التقنية في الدولة المكون من أجهزة كمبيوتر، وهواتف محمولة، ومنتجات سمعية وبصرية وألعاب، بنحو 2,8 مليار دولار (10,3 مليارات درهم) في نهاية عام 2012، متوقعا أن يرتفع إلى 4,8 مليارات دولار (17,6 مليار درهم) بحلول عام 2016 مدفوعة بطلب على الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل أجهزة التلفزيون بتقنية «إل إي دي»، والهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، ومشغلات «إم بي 3».

وأضاف أن «النمو المطرد الذي حققته الإمارات لاسيما دبي، بات من أكثر العوامل الدافعة لنمو الإنفاق على التقنيات والتكنولوجيا، إذ أصبحت سوق الأجهزة اللوحية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة من أقوى الأسواق أمام السياح، خصوصا في ظل أسعار تنافسية تقدمها السوق المحلية.

السعودية الأولى في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي

حلت الإمارات بالمركز الثاني في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، بنسبة 23,6٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية المصدرة للنفط «أوابك»، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي شكل استهلاكها أكثر من 25٪ من حجم استهلاك الدول الأعضاء في منظمة «أوابك»، بحسب تقرير «أوابك».

وقال التقرير: «تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي على صعيد الدول الأعضاء في منظمة أوابك، إذ تشكل أكثر من 25٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء، وتليها الإمارات بنسبة 23,6٪ ثم قطر 12، 4٪، ومصر 12,3٪، وتستهلك هذه الدول الأربع حوالي 73,8٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي»، وفقا لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وصنف التقرير الدول الأعضاء في منظمة أوابك، إلى 3 فئات حسب الأهمية بالنسبة للغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، فهناك دول يزيد حصة الغاز الطبيعي عن 50٪ من إجمالي استخدامها للطاقة وهي «البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا».

وهناك دول أخرى يتراوح حصة الغاز الطبيعي ما بين 33٪ و50٪ وهي الجزائر، مصر، السعودية، وتونس، وأخيرا هناك الدول التي تقل فيها حصة الغاز الطبيعي عن 33٪ من استخدام الطاقة، وهي سورية، العراق، والكويت.

وقال التقرير «بلغ إجمالي احتياطيات الدول الأعضاء في منظمة أوابك من الغاز الطبيعي بنهاية عام 2011 حوالي 53,15 مليار متر مكعب، بما يعادل حوالي 27,4٪ من الاحتياطيات العالمية المقدرة خلال الفترة نفسها بحوالي 193,86 تريليون متر مكعب، في حين بلغت كميات الغاز الطبيعي المسوق في دول «أوابك» في عام 2010 حوالي 435 مليار متر مكعب».

وأضاف: يلعب الغاز الطبيعي دورا متزايدا في استهلاك الطاقة في دول أوابك، إذ ازداد استهلاكه خلال الفترة 2007 ـ 2011، بمعدل بلغ 5,9٪ سنويا، بينما بلغ معدل الزيادة في إجمالي استهلاك الطاقة 5,3٪ خلال الفترة نفسها.

وتوقع أن يتجاوز حجم استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء حوالي 5 ملايين برميل مكافئ نفط في اليوم العام الماضي، بالمقارنة مع ما يقارب 4 ملايين برميل مكافئ نفط في عام 2007.

وقال التقرير إن «ما تشهده صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية بشكل عام وفي الدول الأعضاء بمنظمة أوابك بشكل خاص من تطورات إيجابية، يشكل دعامة رئيسية في مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية في مجال الطاقة».

وتأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» في العام 1968 وتجيز انضمام أي دولة عربية إليها شريطة أن يكون النفط مصدر دخل مهما لها. ويعتبر الغاز الطبيعي مصدر الوقود الأحفوري من حيث الأهمية بعد النفط في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، وبنسبة 48,4٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة في عام 2010، ويعتبر مصدرا رئيسيا للطاقة لدى بعض الدول الأعضاء مثل قطر، الجزائر، ومصر. ويتميز الغاز الطبيعي عن بقية مصادر الوقود الأحفوري كونه نظيفا صديقا للبيئة، وأقل انبعاثا للغازات الدفيئة بالمقارنة مع الفحم والنفط، وخاليا من مركبات الرصاص والشوائب الكبريتية، ومتوافرا بكميات كبيرة، وآمنا وملائما بدرجة كبيرة للاستخدامات المنزلية.

.. والسعوديون ينفقون 200 مليون ريال على حلويات العيد

يعتبر السوق السعودي أكبر سوق في المنطقة لاستهلاك حلويات العيد بأنواعها حيث يقدر حجم الاستهلاك خلال العيد من الحلويات والشوكولاتة بجميع أنواعها بأكثر من 250 طنا تتجاوز قيمة مبيعاته أكثر من (200) مليون ريال.

وأوضح عدد من العاملين في تجارة الحلويات أن سعر الكيلو من الحلويات والشوكولاتة يعتمد على نوع المنتج وجودته وتبدأ الأسعار من 25 ريالا للحلويات المشكلة والتوفي والسكاكر وتصل إلى أكثر من 250 ريالا لبعض أنواع الشوكولاتة الفاخرة المستوردة من أوروبا، وفقا لصحيفة الرياض.

وسجلت «البسط الخاصة» ببيع الحلويات والشوكولاتة حضورا لافتا في الأيام الأخيرة في رمضان فلا يكاد يخلو سوق منها حتى على الشوارع العامة وأمام البقالات في الأحياء الشعبية، وقد ساهم هذا في تخفيف الزحام من قبل المتسوقين على المحلات المشهورة المتخصصة في بيع الحلويات والشوكولاتة حيث أصبح بإمكان المتسوقين شراء الحلوى من هذه البسط دون عناء بالإضافة أن أسعار هذه البسط أقل من أسعار المحلات المشهورة لأن أصحاب تلك البسط يسعون لبيع أكبر كمية مما لديهم من حلويات في أيام العيد.

وقد حذر بعض من المواطنين من عدم وجود مراقبة من قبل الجهات المعنية على محلات بيع الحلويات الموسمية (البسط) خاصة التي في الأحياء الشعبية والبقالات لأن هذا قد يتيح للعاملين فيها بيع حلويات منتهية الصلاحية ومخزنة من فترة طويلة ويجري تصريفها في العيد. هذا وسجلت أسعار الحلويات والشوكولاتة خلال الأيام الماضية ارتفاعا ملحوظا حيث وصل حجم الزيادة قرابة 20٪ عما كانت عليه في عيد العام الماضي وعلل العاملون في هذا المجال هذه الزيادة في الأسعار بزيادة تكلفت المواد التي تدخل في صناعة الحلويات كالسكر والنكهات، وكذلك ارتفاع سعر الشوكولاتة من البلدان المصدرة لها الأمر الذي دفع بالكثير من ذوي الدخل المحدود إلى التوجه إلى البسط الشعبية.

ورغم أن الحلوى والشوكولاتة هما الأكثر حضورا في أعياد المدن إلا أن هناك توجها ملحوظا في الآونة الأخيرة على إعادة إحياء الحلويات الشعبية وحضورها في العيد كالمعمول والهريسة واللدو واللبنية وغيرها نتيجة عدم الثقة في الحلويات المنتجة في المصانع وأضرارها الصحية على الجسم في ظل تفشي داء السكري بين نسبة كبيرة من السعوديين.

دوران سعر النفط حول الـ 100 دولار للبرميل يعزز ميزانيات دول التعاون

10 مليارات دولار لصيانة منشآت النفط في دول الخليج

تعتزم دول الخليج تخصيص نحو 10 مليارات دولار لصيانة منشآتها النفطية خلال العام المقبل، وهو الأمر الذي يعني أن ملف صيانة المنشآت النفطية سيكون ضمن الملفات التي تعتزم دول الخليج رفع حجم مخصصاتها المالية خلال الموازنة المالية للعام المقبل.

وذكرت مصادر مطلعة ذات صلة بالشأن الخليجي، أن ملف تطوير وصيانة المنشآت النفطية لدى دول المنطقة بدأ ينضج، وتوقعت هذه المصادر أن تصل دول الخليج خلال السنوات الخمس المقبلة إلى مرحلة متقدمة في عملية التنقيب عن البترول وتطوير المنشآت النفطية، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يدفع بالاقتصاد الخليجي إلى مزيد من النمو.

وتوقع خبير اقتصادي في حديثه مع صحيفة الشرق الأوسط، أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط خلال الربع الأخير من العام الحالي 100 دولار، مؤكدا أن هذا السعر من شأنه أن يعزز من فوائض ميزانيات دول الخليج بنسبة أعلى مما كانت عليه التقديرات في العام الماضي.

وتأتي هذه التطورات في قطاع النفط الخليجي، في وقت تعيش فيه المنطقة أوضاعا سياسية مضطربة نتيجة للمشهد السوري المتطور، وهو الأمر الذي يعني أن أسعار البترول قد تشهد مزيداً من التقلبات خلال الأسابيع المقبلة، نتيجة للتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

من جهة أخرى، أوضح فيصل العقاب، الخبير الاقتصادي والمالي، أن إنفاق دول الخليج نحو 10 مليارات دولار على صيانة منشآتها النفطية خلال العام المقبل هو قرار يهدف إلى زيادة معدلات الإنتاج، مشيرا إلى أن دول المنطقة تسعى إلى تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، من خلال الإيفاء بمستويات الطلب.

ويتوقع العقاب أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط خلال الربع الأخير من العام الحالي نحو 100 دولار، مؤكدا أن هذا السعر من شأنه أن يعزز من فوائض ميزانيات دول الخليج بنسبة أعلى مما كانت عليه التقديرات في العام الماضي.

وأشار العقاب إلى أن ملف صيانة وتطوير المنشآت النفطية بات يشكل هما كبيرا لدول المنطقة، موضحا أن رفع حجم الإنفاق على صيانة المنشآت النفطية الخليجية خلال الأعوام القليلة المقبلة أمر وارد جدا.

وكانت دول الخليج قد حددت 3 ملفات رئيسية من المزمع أن تزيد نسبة الإنفاق الحكومي عليها في موازنة العام المالي المقبل، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي في دول المنطقة وتحقيق أعلى معدلات الرفاهية لمواطنيها.

وبحسب معلومات جديدة، تركزت هذه الملفات الثلاثة في الإنفاق على المشاريع السكنية الخاصة بالمواطنين، والرعاية الصحية كملف ثان، بينما يرتكز الملف الثالث على تطوير المنشآت النفطية لدول المنطقة.

واستبعد خبراء اقتصاديون، أن تقلل دول الخليج من معدلات الإنفاق الحكومي خلال العام المقبل بسبب الأوضاع السياسية في المنطقة.

وذكر هؤلاء أن دول الخليج تعتمد في تنميتها المتزايدة على معدلات الإنفاق الحكومي، مشيرين إلى أن الملفات الثلاثة التي من المزمع أن تعتمد عليها في موازنتها للعام المالي المقبل (المشاريع السكنية، والرعاية الصحية، وتطوير المنشآت النفطية)، تعد من الملفات المرشحة بقوة للحصول على إنفاق أكبر من قبل الحكومات الخليجية.

وقال فضل البوعينين، الخبير الاقتصادي والمالي، «يجب أن يواكب الإنفاق الحكومي الخليجي الكبير كفاءة في التنفيذ من قبل القطاع الخاص، لذلك يعتبر القطاع الخاص أداة مهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي إذا ما قام بدوره بالشكل المطلوب».

وأضاف البوعينين «دول الخليج بحاجة إلى ضبط السياسة المالية، وضبط حجم الإنفاق، تفاديا لزيادة معدلات التضخم، لذلك من الأهمية أن يركز الإنفاق على المجالات التي لا تقود إلى زيادة في معدلات التضخم بشكل مباشر أو غير مباشر»، مشيرا إلى أن الإنفاق الحكومي الكبير على مشاريع الإنشاءات قاد إلى تعثرها في معظم دول الخليج.

وأشار البوعينين إلى أن هنالك مشاريع إنشائية تفوق قدرة الشركات مما يقود إلى تعثرها، وأن جدولة المشاريع وتقديم الأهم على المهم يساعد دول الخليج على تنظيم معدلات إنفاقها.

دول الخليج بحاجة إلى ضبط السياسة المالية وضبط حجم الإنفاق تفادياً لزيادة معدلات التضخم